ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

30 أبريل 2024

أسبوع هبوط أسعار السيارات

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

18 معلومة مصورة

19 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

19 تحليل أداء التجارة الخارجية المصرية خلال يناير 2024

25 تقرير نبض إفريقيا: توقعات إيجابية للاستقرار الاقتصادي في المنطقة

تقديم

يشهد الاقتصاد المصري هذا الأسبوع العديد من التطورات الهامة، تأتي على رأسها ترقب حصول مصر على 400 مليون دولار من المملكة المتحدة لدعم ميزانيتها، في إطار خطط تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين. وعلى الصعيد الاستثماري، تُعلن شركة «عجلان» السعودية عن عزمها استثمار 1.5 مليار دولار في مشروع «رأس جميلة» بمصر. كما تُقدم النشرة مقالين عن انخفاض العجز التجاري المصري في يناير 2024، وتوقعات البنك الدولي للنمو الاقتصادي في أفريقيا: فرص وتحديات. معاً، نُسلط الضوء على أبرز التطورات الاقتصادية ونُقدم تحليلاتها لنساعدكم على اتخاذ قرارات اقتصادية مستنيرة.

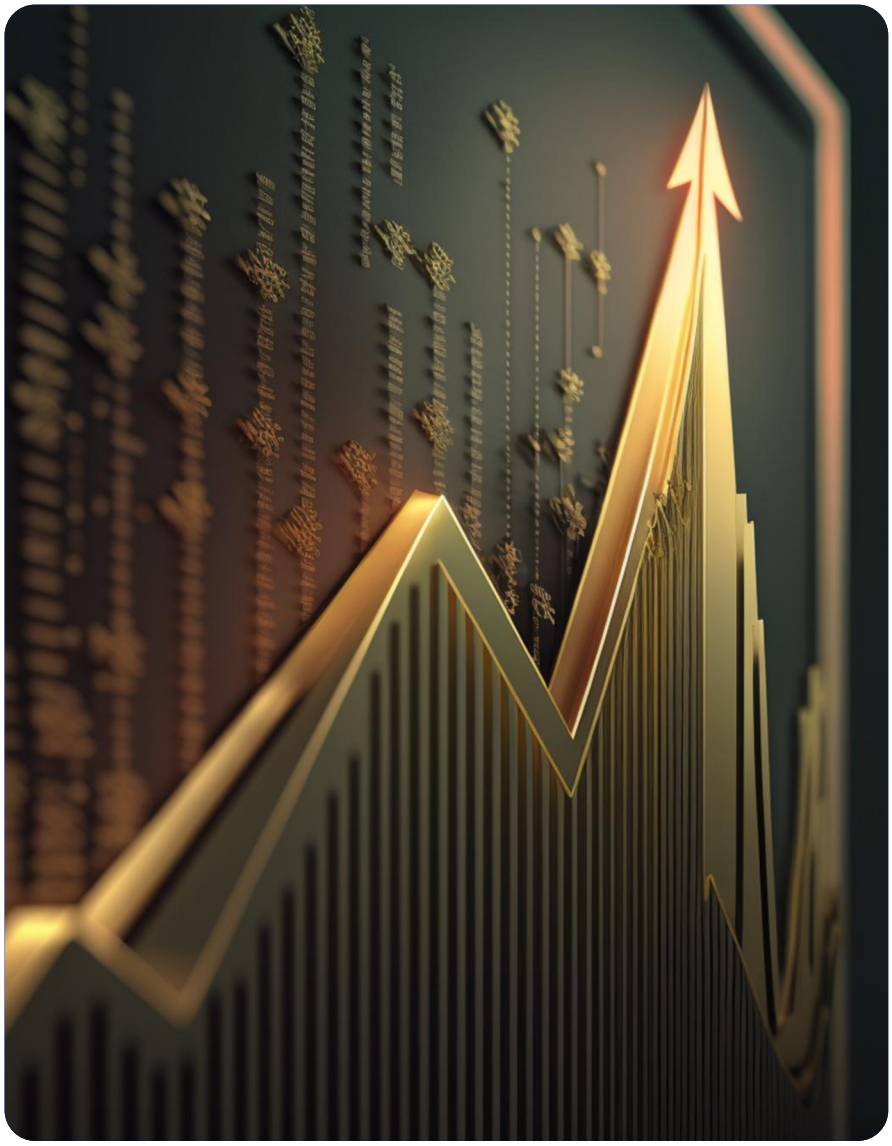

أبرز قضايا الأسبوع

”

يشهد هذا الأسبوع عودة تدفقات الاستثمار إلى مصر مع توقع وصول 400 مليون دولار من المملكة المتحدة لدعم ميزانية الدولة. كما تُعلن شركة «عجلان» السعودية عن استثمارها 1.5 مليار دولار في مشروع «رأس جميلة» السياحي الضخم في مصر، مؤكدةً عمق العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وعلى صعيد آخر، تُواجه مصر تحديات أمنية غذائية مع ازدياد الطلب على الغاز الطبيعي خلال فصل الصيف، مما يدفعها إلى استيراد 3 شحنات شهرية لتلبية احتياجاتها. إقليمياً، تثير الأمطار الغزيرة التي اجتاحت دبي نقاشاً حول قدرة المدن العربية على التكيف مع التغيرات المناخية، بينما تُلقي عودة قوة الدولار في الأسواق العالمية بظلالها على الاقتصاد العالمي، محدثةً صرخة تحذير للمستثمرين. تابعوا نشرتنا الأسبوعية لمعرفة المزيد عن تفاصيل هذه الأخبار وتحليلاتها، بالإضافة إلى تغطية شاملة لأهم الأحداث الاقتصادية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

“

أحداث محلية

مؤشرات قطاعية

- **«شين فينج» الصينية تقيم مصنعاً لمنتجات الحديد في مصر بـ300 مليون دولار**

وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر عقد منح حق انتفاع لأرض بمساحة 750 ألف متر مربع،

لشركة «شين فينج» (WU'AN XIN FENG) الصينية لإقامة مصنع لإنتاج لفائف الحديد المدرفل المسحوب على الساخن، في منطقة السخنة الصناعية، بتكلفة استثمارية 297 مليون دولار. وقالت الهيئة في بيان لها، إن المشروع يوفر 1200 فرصة عمل، ويستهدف تصدير 70% من إنتاجه، ويحتوي على مراحل لاحقة لإنتاج بلوكات محركات السيارات. وتستهدف مصر جذب 3.9 مليار دولار استثمارات أجنبية إلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، خلال العام المالي 2023-2024، بحسب أحمد سعد، المدير التنفيذي للهيئة العامة للمنطقة.

- **انخفاض أسعار 18 علامة سيارات في مصر بنحو الربع منذ تحرير سعر الصرف**

هبطت أسعار 18 علامة سيارات في السوق المصرية بما يصل إلى 23% منذ تحرير سعر الصرف حتى الآن، وذلك لأول مرة بعد عامين من الارتفاعات المتتالية بسبب وقف الاستيراد وانخفاض المعروض نتيجة صعوبة تدبير العملة الأجنبية، ما دفع الأسعار للصعود خمسة أضعاف خلال العامين الماضيين. هبطت أسعار «ستروين» الفرنسية بنسبة تصل إلى 19.5% بما يصل إلى نحو 500 ألف جنيه للسيارة الواحدة، فيما هبطت أسعار «سانج يونج» الكورية 22.7% بواقع 590 ألف جنيه. كما تبيّن أن أسعار «جيتور» الصينية تراجعت بنسبة 7% أي بنحو 110 آلاف جنيه، وانخفضت أيضاً أسعار سيارات «جاك» بنحو 16.6% بواقع 200 لبعض موديلاتها. وانخفضت أيضاً أسعار «أوبل» الألمانية بنسبة 20% وبقيمة وصلت إلى 525 ألف جنيه، كما تراجعت «شيفروليه» كابتيفا 15% بواقع 270 ألف جنيه، و«جيلي» الصينية بنحو 14%.

السياسات النقدية

- **المركـزي المصـري يسـحب 461 مليـار جنيـه مـن سـيولة البنـوك هـذا الأسـبوع**

سـحب البنـك المركـزي المصـري 460.8 مليـار جنيـه مـن فائـض السـيولة لـدى البنـوك العاملـة فـي البـلاد خـلال العطـاء الأسـبوعي بعائـد 27.75%، فـي أول عطـاء بالنظـام الجديـد. ويشـمل النظـام الجديـد قبـول كل طلبـات البنـوك المقدمـة، وعـدم الاعتمـاد علـى نظـام التخصيـص الـذي كان قائمـاً مـن قبـل، بحسـب البيانـات المنشـورة علـى موقـع المركـزي المصـري. وتُعـدُّ آليـة الودائـع المربوطـة إحـدى أدوات السـوق المفتوحـة لإدارة حجـم السـيولة، وامتصـاص فائضهـا لـدى الجهـاز المصرفـي المصـري، وتسـتهدف خفـض حجـم المعـروض النقـدي مـن الجنيـه، بالإضافـة لتحجيـم التضخـم. قـدم 31 بنـكاً طلبـات فـي العـروض المقدمـة بعطـاء اليـوم، وتـم قبولهـا كلهـا مـن قبـل المركـزي المصـري. يبلـغ عـدد البنـوك العاملـة فـي مصـر 38 بنـكاً، منهـا 9 بنـوك حكوميـة أكبرهـا «البنـك الأهلـي» و«بنـك مصـر» و«بنـك القاهـرة».

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

- **إصـدارات مصـر مـن أدوات الديـن ترتفـع 57% منـذ بدايـة العـام إلـى 71.6 مليـار دولار**

أصـدرت مصـر أدوات ديـن بقيمـة تعـادل 71.6 مليـار دولار حتـى يـوم 24 الجـاري منـذ مطلـع عـام 2024، بارتفـاع قـدره 57% علـى أسـاس

سـنوي. وبلغـت قيمـة مبيعـات أدوات الديـن المصـدرة بالجنيـه المصـري مـا قيمتـه 69.2 مليـار دولار، بزيـادة 64% مقارنـة بنفـس الفتـرة مـن عـام 2023، لتصبـح الأعلـى منـذ عـام 2013 علـى الأقـل، وفقـا لبيانـات وكالـة بلومبـرغ، التـي أشـارت إلـى أنـه جـرى حسـاب قيمـة مبيعـات أدوات الديـن المصريـة بالـدولار وفـق سـعر صـرف العملـة الأميركيـة فـي يـوم الإصـدار.

السياسات المالية

- **مصر ترفع احتياجاتها التمويلية بالميزانية الجديدة 33%**

رفعـت مصـر احتياجاتهـا التمويليـة فـي الميزانيـة الجديـدة للسـنة الماليـة 2024-2025، التـي تبـدأ بعـد 69 يومـاً، بنسـبة 33% إلـى 2.849 تريليـون جنيـه، بحسـب البيـان المالـي لمشـروع الموازنـة. وكثفـت مصـر اسـتدانتها محليـاً خلال أول 9 أشـهر مـن العـام المالـي الجـاري، حيـث ضاعفـت إصـدارات أذون وسـندات الخزانـة إجمالـي مـا تسـتهدفه الـبلاد خلال عـام بـ 100% لتسـجل 4.2 تريليـون جنيـه. وقـدّرت مصـر الاحتياجـات التمويليـة خلال العـام المالـي 2023-2024 بـ 2.14 تريليـون جنيـه، تسـعى لتوفيـر 1.955 تريليون منها عبـر التمويل المحلـي مـن خلال إصـدار سـندات وأذون خزانـة.

- **السـلطات المصريـة تعهـدت بالكـف عـن الاقتـراض المباشـر مـن المركـزي**

تعهـدت السـلطات فـي مصـر بالكـف عـن اقتـراض مليـارات الـدولارات مباشـرة مـن البنـك المركـزي، متجـاوزة بذلـك وزارة الماليـة، وفقـاً لمـا نقلتـه وكالـة «رويتـرز» عـن تقريـر لخبـراء صنـدوق النقـد الدولـي، جـرى إعـداده للعـرض علـى اجتمـاع مجلـس إدارة الصنـدوق الشـهر الماضـي.

في مارس 2024، اعتمد مجلس صندوق النقد الدولي المراجعتين الأولى والثانية في إطار تسهيل الصندوق الممدد لمصر، ووافق على زيادة قيمة البرنامج الأصلي بنحو 5 مليارات دولار، ليصل إجماليها إلى 8 مليارات دولار، مما سمح للدولة بسحب سيولة من الصندوق بنحو 820 مليون دولار على الفور.

علاقات دولية

- **سفينة القمح المصرية الثانية العالقة في روسيا تبحر بعد تأخير 3 أسابيع**

حصلت سفينة قمح مصرية عالقة في روسيا على الضوء الأخضر للإبحار بعد انتظار دام ثلاثة أسابيع لإتمام التصاريح اللازمة، فيما يستمر اضطراب الصادرات بين البلدين وسط احتدام النزاع بين أحد كبار تجار الحبوب في روسيا وهيئة تنظيمية محلية في مصر. قال سعد موسى، رئيس هيئة الحجر النباتي في مصر، إن وزارة الزراعة المصرية سهلت إبحار سفينة «وادي الملوك» من الموانئ الروسية. وأضاف أن السفينة كانت عالقة في ميناء نوفوروسيسك الروسي. وأظهرت بيانات تتبع السفن التي جمعتها بلومبرغ أن السفينة تبحر بالقرب من إسطنبول وتشق طريقها الآن إلى مصر.

- **مصر تترقب 400 مليون دولار من المملكة المتحدة لدعم ميزانيتها**

تتوقع مصر الحصول على 400 مليون دولار لدعم ميزانيتها من المملكة المتحدة على مدى عامين، وهو أحدث المساعدات

فـي خطـة إنقـاذ عالميـة واسـعة النطـاق لاقتصـاد الدولـة الواقعـة فـي شـمال أفريقيـا. وقالـت وزيـرة التعـاون الدولـي المصريـة رانيـا المشـاط فـي مقابلـة إن المبلـغ سـيأتي جنبـاً إلـى جنـب مـع تمويـل للميزانيـة مـن البنـك الدولـي وهـو جـزء مـن حزمـة تـم الإعلان عنهـا سـابقاً بقيمـة 6 مليـارات دولار لمـدة ثلاث سـنوات. وتأمـل مصـر فـي الحصـول علـى الدفعـات الأولـى البالغـة 200 مليـون دولار مـن المملكـة المتحـدة، و500 مليـون دولار مـن البنـك الـذي يتخـذ مـن واشـنطن مقـراً لـه بحلـول يوليـو 2024، وفقـاً لمـا ذكرتـه المشـاط، وتسـتقبل نفـس المبالـغ فـي السـنة الماليـة 2024-2025.

أسواق المال والاستثمار

- **«عجـلان» السـعودية تعتـزم اسـتثمار 1.5 مليـار دولار فـي «رأس جميلـة» بمصر**

تسـعى مجموعـة «عـجلان وإخوانـه القابضـة» السـعودية لضـخ اسـتثمارات أوليـة بقيمـة 1.5 مليـار دولار لإقامـة مشـروعات سـياحية بمنطقـة «رأس جميلـة» المطلـة علـى سـاحل البحـر الأحمـر فـي مصـر. وتقدمـت المجموعـة السـعودية بعـرض رسـمي لمجلـس الـوزراء المصـري أبـدت رغبتهـا فـي تخصيـص أرض فـي منطقـة رأس جميلـة لإقامـة مشـروع سـياحي. العـرض تضمـن فـي مرحلتـه الأولـى إنشـاء نحـو 10 فنـادق مـن فئـات تتـراوح بيـن 4 و5 نجـوم بالمنطقـة المطلـة علـى البحـر الأحمـر فـي مدينـة شـرم الشـيخ السـاحلية، لإنشـاء مـا يصـل إلـى 3000 غرفـة فندقيـة».

- **هيئة الأنفاق المصرية تسعى لاقتراض 16.3 مليار جنيه محلياً**

تسعى «الهيئة القومية للأنفاق» التابعة لوزارة النقل المصرية إلى اقتراض 16.3 مليار جنيه من تحالف بنوك محلية بقيادة «البنك الأهلي المصري»، لتمويل باقي الأعمال المدنية في الخط الأول من شبكة القطارات الكهربائية السريعة «السخنة- العلمين- مطروح»، شبكة القطارات السريعة التي بدأت الحكومة المصرية تنفيذها من خلال تحالف مكوَّن من شركات مصرية وألمانية بقيادة شركة «سيمنز للنقل» الألمانية، بالتحالف مع شركتي «المقاولون العرب»، و«أوراسكوم للإنشاء»، تشمل ثلاثة خطوط متكاملة بإجمالي أطوال تصل إلى 2000 كيلومتر.

- **مصر تخطط لطرح مشاريع محطات تحلية مياه خلال أسابيع**

تخطط مصر لطرح مشاريع محطات تحلية مياه خلال أسابيع، وفقاً لما قاله الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي أيمن سليمان. وأشار سليمان خلال ندوة عن مستقبل وتحديات الأسواق المالية والثروات في مصر، إلى أن البداية ستكون بطرح محطات في البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر وقناة السويس، لافتاً إلى وجود 17 تحالفاً لإنشاء محطات التحلية. كما كشف سليمان أن الشركات ستنفذ المحطات، مقابل حق انتفاع مدته 25 سنة.

- **بورصة مصر تنخفض 5% بفعل مبيعات المؤسسات المالية الحكومية**

هوى المؤشر الرئيسي لبورصة مصر 4.9% ليغلق عند 26777 نقطة، وسط مبيعات مكثفة من المؤسسات المالية المحلية الحكومية، بعد تحقيقها مكاسب كبيرة خلال الأشهر القليلة الماضية، ووسط توترات جيوسياسية بالمنطقة. فقدت الأسهم المصرية نحو 86 مليار جنيه من قيمتها السوقية لتبلغ 1.904 تريليون جنيه، وأوقفت البورصة التداولات على نحو 13 سهماً لتراجعها بين 5% و10%. رغم مبيعات مؤسسات المال الحكومية، إلا أن جلسة التداول شهدت مشتريات قوية من قبل مؤسسات المال الأجنبية والعربية والأفراد.

- **بورصة مصر بين غموض ضريبة الأرباح الرأسمالية وشح حصيلة الدمغة**

شهدت البورصة المصرية على مدار 11 عاماً رحلةً متباينة بشأن فرض الضرائب، بين ضريبة الدمغة على المعاملات بيعاً وشراءً، وفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة من التداولات بالسوق. وكلما أُثير هذا الملف تتكبد البورصة خسائر ملحوظة، بخلاف صعوبة تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية بين وزارة المالية وشركة مصر للمقاصة. وبدأت البورصة المصرية منذ 5 سنوات تحصيل ضريبة الدمغة، وجمعت في العام الأول 350 مليون جنيه حين كانت قيمة تداولات السوق لا تتجاوز 500 مليون جنيه يومياً، فيما جرى إلغاء وتأجيل ضريبة الأرباح الرأسمالية 5 مرات لصعوبة تطبيقها في ظل تخارج مستثمرين من البورصة بمجرد الإعلان عن تطبيقها.

أخبار الطاقة

- **واردات مصر من الغاز الإسرائيلي تتراجع 22% خلال الصيف**

تتراجع واردات مصر من الغاز الطبيعي الإسرائيلي، بنسبة 22% إلى 900 مليون قدم مكعب يومياً خلال الصيف، بداية من شهر يونيو وحتى سبتمبر المقبلين، بسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الاستهلاك المحلي في إسرائيل. تعتمد مصر على الغاز الإسرائيلي لتلبية جزء من الطلب المحلي، مع تصدير الفائض على شكل غاز مسال إلى أوروبا بشكل أساسي، عبر مصانع التسييل في إدكو ودمياط بطاقة إنتاجية 2.1 مليار قدم مكعب يومياً.

- **مصر تعتزم استيراد 3 شحنات شهرية من الغاز خلال فترة الصيف**

تعتزم مصر بدءاً من يوليو وحتى أكتوبر، استيراد 3 شحنات شهرياً من الغاز المسال بكلفة تصل إلى 120 مليون دولار شهرياً. تعمل مصر على زيادة كميات الغاز المتاحة في الدولة خلال النصف الثاني من العام الجاري، وذلك لسد احتياجات الكهرباء خلال أشهر الصيف. وعادت أزمة انقطاع الكهرباء إلى الظهور أخيراً، إذ قررت السلطات بعد عطلة عيد الفطر، تطبيق نظام تخفيف الأحمال الكهربائية لساعتين يومياً، حيث تقوم من خلاله بقطع الكهرباء بالتناوب بين المناطق، وهو ما يقابل بسخط شعبي كبير.

- **مصر تستهدف زيادة إنتاج النفط 9% العام المالي 2024-2025**

تستهدف مصر زيادة إنتاجها من النفط الخام بنحو 9% خلال العام المالي المقبل (2024-2025)، ليصل إلى 637 ألف برميل يومياً من 580 ألف برميل حالياً. تستهلك مصر سنوياً نحو 12 مليون طن سولار، ونحو 6.7 مليون طن بنزين، وتعني أي زيادة في إنتاجها من النفط، خفض فاتورة استيراد المنتجات البترولية في وقت تعاني فيه الدولة من شح العملات الأجنبية. تأتي الزيادة المتوقعة بالإنتاج، مع بدء تشغيل حقول للنفط الخام جديدة في خليج السويس، والصحراء الغربية، وتوسعات بحقول قائمة معظمها بمنطقة خليج السويس وفي مقدمتها حقل «شمال صفا»، وحقل «شمال جيسوم»، وكذلك زيادة استثمارات الشركاء الأجانب في الصحراء الغربية.

- **مصر تشتري شحنة فورية جديدة من الغاز المسال**

اشترت مصر عبر «الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية» (إيجاس) شحنة غاز طبيعي مسال ستصل إلى محطة العقبة للتغويز في الأردن ما بين يومي 18 مايو و19 مايو 2024. وجرى شراء الشحنة بعلاوة عن سعر سوق تجارة الغاز الطبيعي في هولندا (TTF)، الذي يعد معياراً للقطاع، وسيتجه الغاز المسال إلى مصر بعد تحويله إلى صورته الغازية في محطة تحويل بالأردن. ولا تمتلك مصر محطات لتحويل الغاز المسال إلى صورته الغازية (وهي عملية تعرف باسم التغويز)، وكان في وقت سابق لديها محطة عائمة في العين السخنة استخدمتها لاستيراد الغاز قبل عام 2018.

إقليميًا

- **أمطار دبي تفتح نقاشاً بشأن استعداد المدن للتغير المناخي**

أدت الأمطار الغزيرة التي غمرت دبي الأسبوع الماضي، إلى توقف حركة الملاحة الجوية وألحقت أضراراً بمبان وشوارع، وتركت خبراء المناخ والمواطنين العاديين في حيرة يتساءلون عما إذا كان ينبغي لواحدة من أكثر مدن العالم حرارة وجفافاً، أن تكون أفضل استعداداً لمواجهة العواصف الشديدة. وعلم خبراء الأرصاد الجوية قبل أيام أن عاصفة كبيرة تتجه صوب الإمارات، وأصدرت السلطات تحذيرات تطلب من المواطنين البقاء في منازلهم. ومع ذلك، لا تزال الحياة شبه متوقفة في دبي، في ظل واحدة من أشد حالات هطول الأمطار منذ عقود، إذ غمرت الشوارع والمنازل والطرق السريعة.

- **العراق وتركيا يوقعان 24 مذكرة تفاهم أبرزها المياه وممر التنمية**

وقع العراق وتركيا، اليوم 24 مذكرة تفاهم، لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، أبرزها اتفاق إطار استراتيجي، وملف المياه، وممر التنمية الاستراتيجي، وذلك خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد، والتي توصف بأنها تاريخية، وتركز على مناقشة الملفات المشتركة بين البلدين. وشهد أردوغان، ورئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، توقيع

مذكـرة تفاهـم رباعيـة بيـن العـراق وتركيـا وقطـر والإمـارات، بشـأن مشـروع طريـق التنميـة الاسـتراتيجي، الـذي يربـط دول الخليـج مـع أوروبـا عبـر تركيـا بمـا يوسـع حركـة التجـارة الدوليـة.

عالميًا

- **عودة الدولار لقوته السابقة صرخة تحذير للأسواق المالية**

تواجـه الأسـواق الماليـة فـي العالـم قـوةً لـم تراهـن عليهـا فـي 2024: لقـد عـاد الـدولار القـوي، وعلـى مـا يبـدو أنـه بـاق. فبعـد أن دخـل المسـتثمرون العـام وهـم يتوقعـون انخفـاض العملـة الأميركيـة، اضطـروا إلـى إعـادة النظـر بسـبب الاقتصـاد الأميركـي القـوي والتضخـم الثابـت الـذي يتطلـب مـن مجلـس الاحتياطـي الفيدرالـي تأجيـل خفـض أسـعار الفائـدة. ومـع توقـع صنـدوق النقـد الدولـي أن ينمـو الناتـج فـي الولايـات المتحـدة مثلـي نظرائـه فـي مجموعـة السـبع، فـإن الحديـث عـن «الوضـع الاسـتثنائي الأميركـي» منتشـر، ويدعـم عوائـد الأسـهم والسـندات، ممـا يزيـد مـن جاذبيـة الـدولار. وفـي وقـت يتصاعـد فيـه الصـراع الجيوسياسـي، لا يـزال الـدولار يمثـل ملاذاً فـي مجـال العـملات.

معلومة مصورة

مقالات تحليلية

تحليل أداء التجارة الخارجية المصرية خلال يناير 2024

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

انخفضت قيمة عجز الميزان التجاري المصري بنسبة 37.2% إلى 2.08 مليار دولار خلال شهر يناير 2024، مقابل 3.32 مليار دولار في الشهر المناظر من العام الماضي وفقًا للنشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

عجز الميزان في أولى شهور عام 2024

يُمكن إرجاع تراجع عجز الميزان التجاري المصري إلى تراجع الصادرات بنسبة 15.6% إلى 3.46 مليار دولار مقارنة مع نحو 4.1 مليار دولار لنفس الشهر من العام السابق، فيما تراجعت الواردات بوتيرة أعلى تبلغ 25.3% إلى 5.54 مليار دولار، مقابل 7.42 مليار دولار لنفس الشهر من عام 2023، كما يتبين تاليًا:

الشكل -٦ الميزان التجاري المصري (مليار دولار)

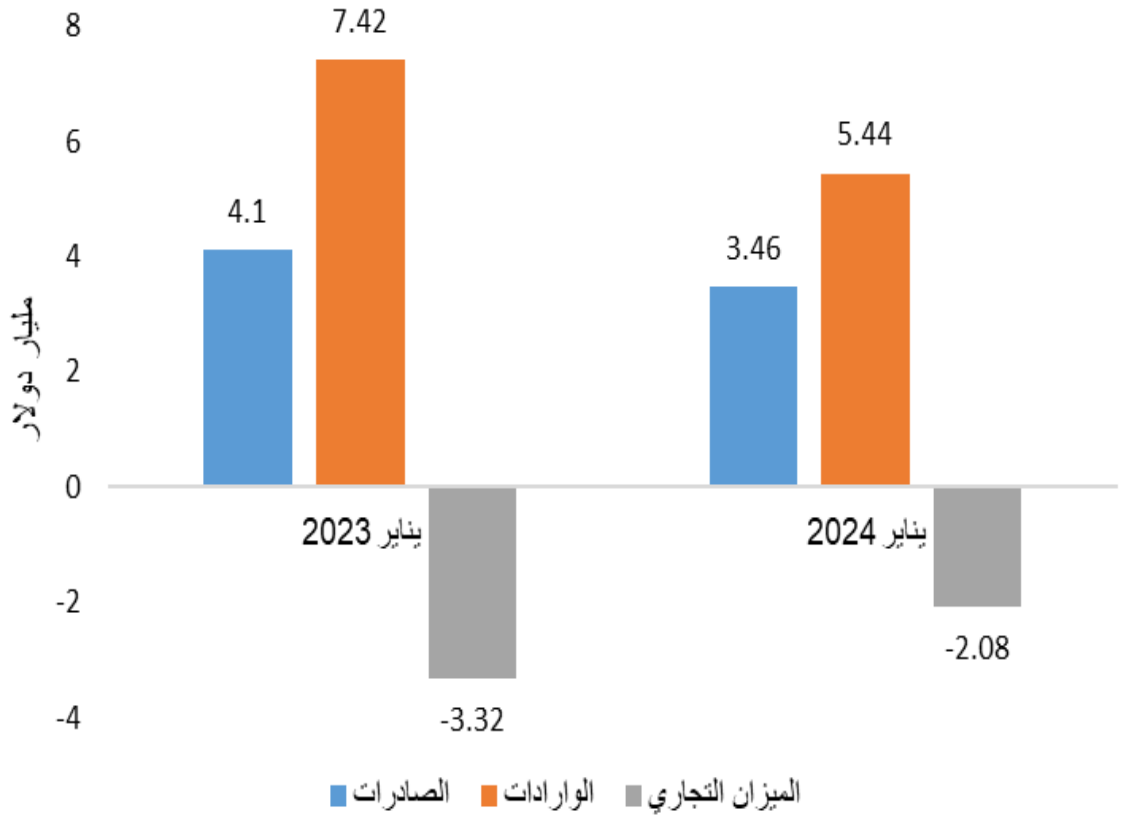

المصدر- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية الشهرية.

يعود انخفاض الصادرات المصرية خلال أول شهر من عام 2024 إلى انخفاض قيمة بعض السلع وأهمها؛ منتجات البترول بنسبة 8.1%، والأسمدة بنسبة 47.7%، والبترول الخام بنحو 22.1%، إلى جانب الغاز الطبيعي المسال بنسبة 87.1% على أساس سنوي. بينما ارتفعت قيمة صادرات بعض السلع مقابل مثليتها لنفس الشهر من العام السابق، أهمها؛ الفواكه الطازجة بنسبة 24.9%، والملابس الجاهزة

بنسبة 35.7%، والعجائن والمحضرات الغذائية بأنواعها بنسبة 38.6%، ولدائن بأشكالها الأولية بنسبة 12.8% على أساس سنوي.

بينما يعود انخفاض قيمة الواردات إلى انخفاض قيمة واردات بعض السلع كالقمح بنسبة 41.8%، ولدائن بأشكالها الأولية بنسبة 43.6%، وأدوية ومحضرات صيدلية بنسبة 9.9%، والذرة بنسبة 15.1% على أساس سنوي، بينما ارتفعت قيمة واردات بعض السلع كمنتجات البترول بنسبة 60.8%، ومواد أولية من حديد أو صلب بنسبة 2.7%، والغاز الطبيعي وسيارات الركوب بنسبة 20.9%، و92.9% على الترتيب.

جهود تعزيز التجارة الخارجية

تسعى الحكومة المصرية أن تصبح البلاد إحدى المقاصد التجارية الرئيسة لتوطين التجارة على المستوى الإقليمي، ولهذا، حظي قطاع التجارة على مدى السنوات التسع الماضية باهتمام غير مسبوق من الدولة، وذلك باعتباره إحدى الدعائم الرئيسة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين مستوى معيشة المواطنين.

وفي هذا الصدد، عملت الدولة على إتاحة فرص تجارية متعددة وتوطين نماذج استثمارية متنوعة على امتداد المحافظات كافة. تنوعت جهود الدولة لدعم التجارة الخارجية ما بين توقيع الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية مع مختلف الدول والمؤسسات المعنية، وبين جهود أخرى لتنظيم واستضافة المؤتمرات الاقتصادية لتعزيز التعاون التجاري. اتصالًا، فعلى صعيد تعزيز الفرص الاستثمارية، عمدت وزارة التجارة والصناعة

إلـى القيـام بالعديـد مـن الجهـود المتعلقـة بجـذب الاسـتثمارات والتعريـف بفـرص الاسـتثمار المتاحـة فـي المشـروعات القوميـة وتنظيـم العمليـات التجاريـة

ولتعزيـز الصـادرات المصريـة إلـى الخـارج عمـدت الدولـة إلـى مسـاندة الصـادرات ورد الأعبـاء التصديريـة مـن خلال مجموعـة متنوعـة مـن الجهـود والبرامـج، مـن بينهـا:

1. مـبـادرة «السـداد النقـدي الفوري» للأعبـاء التصديريـة المتأخرة لـدى صنـدوق تنمية الصـادرات.

2. صياغـة وتنفيـذ برنامـج رد الأعبـاء التصديريـة، ومـا يتضمنـه مـن معاييـر وقواعـد روعـي فيهـا رفـع كفـاءة صـرف المبالـغ المخصصـة ووضـوح وسـهولة تنفيـذ البرنامـج.

3. مـبـادرة «شـجع صـادرات بلدنـا»، الهادفـة إلـى تفعيـل دور الجاليـات المصريـة المقيمـة بالخـارج فـي الترويـج للصـادرات الوطنيـة.

وفـي سـياق متصـل، بذلـت الدولـة جهـودًا كبيـرة للنفـاذ إلى الأسـواق الإفريقيـة باعتبارهـا إحـدى الأسـواق الواعـدة التـي يمكـن لمصـر تحقيـق معـدلات تجاريـة كبيـرة فيهـا خلال المرحلـة المقبلـة. وفـي هـذا السـياق، وضعـت الدولـة اسـتراتيجية تنميـة الصـادرات المصريـة إفريقيـا؛ لتحقيـق الشـراكة والتكامـل مـع الـدول الإفريقيـة مـن خلال تعزيـز التعـاون الصناعـي والاسـتثماري بيـن الجانبيـن.

كما قامت مكاتب التمثيل التجاري بدور محوري في تعزيز نفاذ الصادرات المصرية إلى إفريقيا عبر الترويج لها، وتوفير المعلومات والبيانات لجميع المصدرين بشأن الأسواق المستهدفة. ولم تقتصر جهود الدولة إزالة المعوقات أمام الصادرات المصرية على الأسواق الإفريقية فقط، بل امتدت إلى إزالة المعوقات أمام الصادرات الوطنية بمختلف الأسواق الدولية. إلى جانب ذلك، أصدرت الدولة عددًا من القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية على النحو التالي:

1. توقيع مصر و43 دولة أفريقية على اتفاق إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

2. تعديل بعض أحكام لائحة القواعد المنفذة لقانون الاستيراد والتصدير واجراءات فحص السلع المستوردة والمصدرة.

3. إصدار قرار بوقف استيراد المنتجات ذات الطابع الشعبي والنماذج الأثرية المصرية.

4. انضمام مصر لاتفاقية الميركوسور وتحرير القائمة الأولى منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ في سبتمبر 2017 وتحرير القائمة الثانية في سبتمبر 2020 وبذلك تصل السلع المعفاة تمامًا من الرسوم الجمركية في إطار الاتفاق الى ما يقرب من 3200 سلعة، إلى جانب تطبيق تخفيض جمركي لـ 6900 سلعة متبادلة بين مصر ودول تجمع الميركسور.

5. توقيع الهيئة القومية للبريد، بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لتسهيل حركة التجارة وتنمية

وتشجيع الصادرات المصرية، وتذليل أي عقبات تعترض ازدهارها وتطورها، وتوسيع نطاقها في كافة المجالات عبر الاستفادة من الإمكانيات الهائلة والخدمات المتنوعة التي تقدمها الهيئة القومية للبريد.

وفي ضوء ما سبق، تستهدف الدولة المصرية تحقيق 100 مليار دولار صادرات سلعية، مع زيادة الصادرات بما لا يقل عن 15%سنويًا، ومُواصلة تطوير برنامج الـمُساندة التصديريّة للشركات، وذلك لتوسيع مظلة رد الأعباء بإضافة مجموعات سلعيّة وشركات جديدة، وبخاصة المشروعات الصغيرة ومُتوسّطة الحجم.

مقالات تحليلية

تقرير نبض إفريقيا: توقعات إيجابية للاستقرار الاقتصادي في المنطقة

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أصدر البنك الدولي تقريرًا بعنوان «نبض إفريقيا»، أوضح فيه أن الارتفاع في الاستهلاك الخاص وتراجع التضخم يدعمان حدوث انتعاش اقتصادي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن التعافي لا يزال هشًا بسبب الظروف الاقتصادية العالمية التي أحاط بها عدم اليقين، وتزايد التزامات خدمة الديون، وتكرار الكوارث الطبيعية، وتصاعد الصراع والعنف. كما يدعو التقرير إلى اتخاذ عدة إجراءات على صعيد السياسات لتشجيع تحقيق نمو أقوى وأكثر إنصافًا، ومنها استعادة استقرار الاقتصاد الكُلي، وتعزيز التفاعل فيما بين الأجيال، ومساندة النفاذ إلى الأسواق، وضمان ألا تثقل سياسات المالية العامة كاهل الفئات الفقيرة.

آفاق مستقبلية

توقع التقرير أن يشهد النمو في إفريقيا ارتفاعًا في عام 2024 ليصل إلى 3.4%، وإلى 3.8% في عام 2025 بعدما كان منخفضًا بواقع 2.6% في عام 2023، غير أن هذا التعافي لا يزال ضعيفًا، كما تشهد معظم اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء تراجعًا في معدل

التضخم، ولكن لا يزال هذا المعدل مرتفعًا. من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في المنطقة من متوسط 7.1% في عام 2023 إلى 5.1% في عام 2024، و5% في الفترة من 2025 إلى 2026، وتلعب عوامل مثل تطبيع سلاسل التوريد العالمية وانخفاض ثابت في أسعار السلع وتأثيرات التشديد النقدي والتقشف المالي دورًا في تقليل معدل التضخم في المنطقة. هذه العوامل تساهم في خفض تكلفة المعيشة وتحسين الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، فإنه لا يزال مرتفعًا مقارنة بمستويات ما قبل جائحة كورونا. إضافة إلى ذلك من المتوقع أن ينخفض التضخم في حوالي 80 في المئة من البلدان الأفريقية مقارنة بعام 2023، لكنه لا يزال أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في 32 من أصل 37 بلدًا. علاوة على ذلك، تظهر 14 دولة في المنطقة مستويات عالية من التضخم بشكل مستمر مع معدل تضخم وسيط انخفض بشكل متواضع من 25.9 في المئة في عام 2023 إلى 24.8 في المئة في عام 2024. ويُتوقع أن ينخفض متوسط العجز المالي في المنطقة بشكل متواضع من 3.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 3.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024.

كما يتوقع أن يشهد دين القطاع العام في إفريقيا جنوب الصحراء انخفاضًا من 61% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 إلى 57% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ومع ذلك، لا يزال يعاني أكثر من نصف حكومات إفريقيا من مشاكل في السيولة الخارجية وتواجه أعباء ديون غير قابلة للتحمل، وتسعى إلى إعادة هيكلة ديونها كما تزايدت التزامات خدمة الدين العام وأصبح الاقتراض الخارجي أكثر تكلفة مما كان عليه قبل الجائحة.

رؤية المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري

شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة تحولًا مهمًا في نظرة وكالات التصنيف الائتماني العالمية، وذلك بعد تنفيذ الحكومة المصرية حزمة من الإصلاحات الهيكلية الجريئة. فقد عدلت وكالة "إس آند بي" للتصنيف الائتماني نظرتها المستقبلية لمصر إلى إيجابية من مستقرة، مع تثبيت تصنيفها لديون مصر عند "B-/B". كما غيرت نظرة وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني للاقتصاد المصري من "سلبية" إلى «إيجابية». كما أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته لنمو اقتصاد مصر عند 3% خلال العام المالي الحالي بينما يخفض من توقعاته لنمو العام المالي المقبل إلى 4.4 من 4.7% في التقديرات السابقة الصادرة في يناير الماضي. وعليه، يتماشى معدل النمو المستهدف من الحكومة مع توقعات البنك الدولي بزيادة معدل نمو اقتصاد مصر إلى 4.2% خلال العام المالي المقبل، من توقعات سابقة أقل تفاؤلا عند 3.9%. كما توقع معهد التمويل الدولي أن يرتفع معدل نمو اقتصاد مصر إلى 4.5% في العام المالي المقبل مقابل نحو 2.6% في العام المالي الجاري.

يتوقع «جولدمان ساكس» فائضاً في التمويلات الخارجية لمصر بقيمة 26.5 مليار دولار على مدى السنوات الأربع المقبلة، مقابل توقعات سابقة بعجز قدره 13 مليار دولار، وذلك نتيجة التمويلات المرتقبة من صندوق النقد الدولي وشركاء آخرين بخلاف قيمة الاستثمار المحقق من صفقة رأس الحكمة. وتشير التوقعات لحصول مصر على تمويلات من صندوق النقد الدولي وشركاء آخرين بقيمة 5 مليارات دولار فقط في 2024، ومثلهم في 2025، و4 مليارات في 2026، و3 مليارات دولار في 2027، بإجمالي 17 مليار دولار وهي قيمة قرض الصندوق والبنك الدولي والتمويلات

الأوروبية. ومن المتوقع ارتفاع احتياطي مصر من النقد الأجنبي بوتيرة قوية ليصل إلى 50 مليار دولار تقريباً بنهاية العام الجاري قبل أن يرتفع إلى 61 مليار دولار تقريباً في عام 2027. كما توقع «جولدمان ساكس» بلوغ الاستثمارات الأجنبية المباشرة 12.9 مليار دولار العام المقبل، و15.7 مليار دولار في 2026، و23.6 مليار دولار لعام 2027.

ومن ناحية أخرى، أصدرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تقريرًا يلقي الضوء على التطورات الإيجابية والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي المصري في أعقاب الإصلاحات الهيكلية التي اتخذتها الحكومة. ويبشر التقرير بتحسنٍ ملحوظٍ في سيولة العملات الأجنبية، مدعومًا بمساندة إماراتية، وتدخلات صندوق النقد الدولي، وانتعاش محتمل في تحويلات المصريين بالخارج. ويُتوقع أن تُساهم هذه المساعدات في تحسين معدلات نمو الائتمان المصرفي وجودة الأصول في البنوك، خاصةً مع توفر العملة الصعبة.

في الختام، قد تكون هناك حاجة للتوقف عن تشديد السياسة النقدية في البلدان الإفريقية التي تشهد انخفاضًا في التضخم والتي تقترب من النطاق المستهدف، كما أشار التقرير إلى أن الموارد الخارجية اللازمة لتلبية الاحتياجات التمويلية الشاملة لحكومات إفريقيا تنخفض تدريجيًا، وأن الموارد المتاحة تكلف أكثر مما كانت عليه قبل الجائحة كما يؤثر عدم الاستقرار السياسي والتوترات الجيوسياسية على النشاط الاقتصادي، مما يمكن أن يعرقل حصول نحو 105 ملايين شخص على الغذاء ويعرضهم لخطر انعدام الأمن الغذائي نتيجة الصراعات والصدمات المناخية. وتظل مراكز المالية العامة لحكومات إفريقيا عُرضة للاضطرابات الاقتصادية العالمية، وهذا يستدعي اتخاذ إجراءات سياسية لبناء

هوامش أمان تساعد على تجنب الصدمات المستقبلية أو التغلب عليها. ويتطلب ذلك من الحكومات اتخاذ تدابير واضحة وفعالة لتعزيز الاستدامة المالية وتنويع مصادر التمويل وتعزيز الاستثمارات في القطاعات الحيوية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg